



توحيد رب العالمين أعظم المصالح

سبحانه، فلو تزاخمت مصلحة التوحيد مع أي مصلحة أخرى قدّمت عليها، ولو تزاخمت مفسدة الشرك مع أي مفسدة أخرى لكانت أعظم منها، فمن زعم السعي لتحصيل أفضل المصالح أو درء أكبر المفاصد عند تزاخمها فهذا ميزان الموحّدين لمن أراد أن يزن به، والله الهادي إلى سواء السبيل.

ولكن أولئك الطواغيت والمشركين يجعلون مصلحة التوحيد مساوية لأي شيء مما ينفع المسلمين في دينهم أو دنياهم، ثم يقدمونها على مصلحة التوحيد بفعلهم الشرك أو الكفر في سبيل تحصيل تلك المصالح الحقيقية أو المتوهمة، ويجعلون مفسدة الشرك بالله تعالى مساوية لأي شيء مما يفسد على المسلمين دينهم أو دنياهم، فيختارون فعل الشرك لإبعاد تلك المفاصد الحقيقية أو المتوهمة، وهذا أساس البلاء وأصل الضلال ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ولذلك فإنه على الموحّد لربّ العالمين أن لا يغرّتر بما يزعم الطواغيت والمشركون تحصيله من مصالح للإسلام والمسلمين أو دفع للمفاصد عنهم، وهم يضيعون أعظم المصالح وهو التوحيد ويجلبون عليهم أكبر المفاصد وهو الشرك بالله العظيم، فإن هؤلاء الأخرسين أعمالاً زنادقة يتلاعبون بدينهم ودين من يتبعهم على ضلالهم، ويحسبون أنهم بذلك يحسنون صنعا، كما قال تعالى: {قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا * الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا} [الكهف: ١٠٤].

المخرج من ملّة الإسلام المحبب لكل عمل؟! وقد كان المسلمون في مگّة يمنعون من أداء دينهم، فأمرهم الله تعالى بالخروج من الأرض التي لا يقدرّون فيها على القيام بما افترضه عليهم، ولو كانت أحب البلاد إليه سبحانه، وفيها أعظم مساجده وهو المسجد الحرام، وقد كان المشركون يرضون من النبي عليه الصلاة والسلام أن يتركوه وصحابته إن ذكروا آلتهم بخير وأقروهم عليها، فلم يعطوهم ذلك واختاروا الصبر على العذاب وهجر الديار على أن يعطوا الكفار ما يريدون، ولم يرخص الله تعالى في الكفر إلا للمكره على قوله دون اعتقاده، كما قال تعالى: {مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ} [النحل: ١٠٦].

ومثل هذا شرك الديموقراطية، فإن كثيراً من المؤمنين بها بالقول أو العمل، يزعمون أنهم لا يعتقدونها، ويبرّرون ترشحهم ليكونوا طواغيت مشرعين من دون الله تعالى أو حاكمين بغير ما أنزل سبحانه أو انتخابهم لأولئك الطواغيت وإعانتهم على فعل الكفر؛ برغبتهم في نصرّة الإسلام من خلال ذلك، وتخفيف الضرر عن المسلمين أو جلب المنافع لهم، كما هو حال طواغيت الديموقراطية في تركيا والمشركين المنتخبين لهم.

وهم يتغافلون عن حقيقة أن لا مصلحة للمسلمين أكبر من توحيد الله جل جلاله، وأن لا ضرر عليهم أكبر من الشرك به

بذلك ما يدعونه من الإسلام، كما قال تعالى: {فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ} [البقرة: ٢٥٦].

كما لا يمكنهم تبرير هذا الكفر بالإكراه، لأن الله تعالى لم يجعل المنع من الصلاة في مسجد إكراهاً يرخص لرفعه الكفر، إذ المساجد كثيرة وليس أحدها شرطاً لصحة الصلاة، بل قد أعطى الله تعالى لهذه الأمة ما لم يعط غيرها من المسلمين في الأمم السالفة، بأن جعل الأرض كلها لهم مسجداً وطهوراً، فأينما أدركت المسلم الصلاة صلّى ويتقبّل الله تعالى منه، بل أمر ربنا تعالى باجتنب المساجد التي قد تكون الصلاة فيها ذريعة للشرك، كالتي تضم قبوراً، فكيف يباح فعل الشرك لإباحة الصلاة في أحد المساجد؟!

بل لو منع المسلم من عبادة الله تعالى، فلم يجد وسيلة لرفع الأمر إلا التحاكم إلى الطواغيت ففعله لكفر بذلك، لأن هذا المنع من العبادة يمنع تكليف العبد بها والمؤاخذه على تركها، فلا يجب عليه حينها إلا ما يستطيعه من العبادات القلبية وما يستطيع أداءه سراً كالصلاة، فكيف يكون فعل ما لم يكلف به المسلم رخصة لفعل الكفر

أعلن الطاغوت التركي "أردوغان" فتح مسجد إسطنبول للصلاة فيه بعد عقود طويلة من المنع، ووجد الإخوان المرتدون ومن وافقهم في الدين، في هذا الحدث فرصة جديدة لتعظيم دين الديموقراطية والمؤمنين به والقائمين عليه في تركيا، وجعلوا من حكم المحكمة الشركية بفتح المسجد نصراً للإسلام والمسلمين.

وبغض النظر عن واقع هذا المسجد وتاريخه، فإن هذا الحدث يفتح الباب أمام تناول مسألة خطيرة جداً وهي فعل الطواغيت والمشركين للشرك بزعم تحصيل منافع للمسلمين أو دفع الضرر عنهم من خلاله، كفعل المتحاكمين إلى الطواغيت أو المؤمنين بدين الديموقراطية قولاً أو عملاً.

فكثيراً ما يخرج من يزعم نصرّة قضية إسلامية ما بالتحاكم إلى طواغيت الدول الكافرة و"الأمم المتحدة"، فيبني الدعوى القضائية كلها على أساس الاستناد إلى القوانين والدساتير الجاهلية، فتكون الخطوة الأولى في هذه الدعاوى هي الإقرار بذلك الكفر الذي تمثله تلك الدساتير والقوانين، وطلب التحاكم إلى غير ما أنزل الله تعالى، وجعل أولئك الطواغيت أئمة الله تعالى في حكمه.

ومهما زعم أولئك المتحاكمون إلى الطواغيت البراءة من تلك القوانين والدساتير الكفرية بأقوالهم، فإنهم بفعلهم التحاكم إليها لا يمكنهم الزعم أنهم قد كفروا بها واجتنبوها، وبالتالي لم يحققوا أحد ركني التوحيد وهو اجتناب الطواغيت، ولم يصح